يفهم معناها منها وحدها من غير احتياج فى الفهم منها الى ذكر متعلق لها بخصوصه
بان يكون تمام الموضوع له او جزءه فيشمل الفعل لان المعنى الذى فى نفسه جزء
الموضوع له فلا يتوقف فهم معناها على تعقل معنى شئ ينضم اليها **او** صفتها
ان **لا تدل** اى لا تكون صاحبة دلالة على معنى فى نفسها بل تدل على معنى لا فى
نفسها بان تحتاج فى الفهم منها الى ذكر متعلق بخصوصه لا يحذف الا نادرا اى لا
يفهم معناها الا بتعقل معنى شئ ينضم اليها غالبا البعض ومما يجب ان يعلم متعلق
بعض الحروف قد يحذف كما فى حرف نحو انحو نعم وبلى فلا تبطل **الثانى** اى الكلمة
التى لا تدل على معنى فى نفسها **الحرف** فان له معنى وضعه الواضع له لكن لا يفهم
ذلك المعنى منه بمجرد ذكره بل لا بد من تعقل معنى شئ ينضم اليه كمن والى فانهما
يحتاجان فى الدلالة على الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى ليعلم ان بسببها على
معناهما المفرد كقولك سرت من البصرة الى الكوفة فتعقل معنى الحرف الذى وضعه
الواضع بازايه منه يتوقف على معنى تعقل كلمتين احداهما الفعل وشبهه
والاخرى ما يذكر بعدها وانما كان يتوقف فهمه الى شئ ينضم اليه لكون معناه
جزويا واخر الحرف فى التقسيم وقدمه فى الدليل لانه فى اللغة الطرف فذكره مرة
فى طرف الانتهاء ومرة فى طرف الابتداء وخص ذكره بالانتهاء فى الدعوى ليشير
الى تاخره فى المرتبة وخص ذكره بالابتداء فى الدليل اشارة الى تقدمه فيه
اختلاف البيان من القرب ولان الكلمة التى لا تدل على معنى فى نفسها لا تحتاج
الى تقسيم بخلاف التى تدل فانها تحتاج الى تقسيم فى دليل الحصر والى غير ذلك
واعلم ان الشيخ راعى فى ذكر الاقسام فى الدليل الاستيناف البيانى وغيره
فاتى بالبيانى وهو ترك الواو فى قوله المتقدم الثانى وذلك للمبالغة واتى هنا
بالاستيناف النحوى فقال **والاول** اى والقسم الاول يعنى الكلمة الدالة
على معنى فى نفسها لا تخلو **اما ان تقترن** معناه وضعا اوليا **باحد** اى بخصوص
زمن واحد من **الازمنة الثلاثة** الماضى والحال والاستقبال بان يعتبره الواضع

جزء

جزء الموضوع له والمضارع وضع مرتين مرة اعتبر فيه الزمن الحال ومرة اعتبر
فيه الزمن المستقبل فهو حقيقة فيهما وهو الاصح فخرجت اسماء الافعال
لانها بحسب الوضع الاولى غير مقترنة بزمن لانها منقولة عن مصدر
او ظرف او غير ذلك والمراد باقتران المعنى بالزمان جعل الزمان جزء مدلول
اللفظ **او لا تقترن** معنى باحد الازمنة الثلاثة **الثانى** وهو الذى يدل
على معنى فى نفسه ولم يقترن بزمن **الاسم** بالرفع على الخبرية لقوله الثانى فى
والاول يعنى الذى يدل على معنى فى نفسه ويقترن باحد الازمنة **الفعل**
بالرفع خبر الاول قال ابن مالك فى شرح العمدة لا حاجة الى دليل حصر الكلمات
بل يستغنى عنه كما استغنى عن دليل حصر الحروف انتهى وقال البعض لقايل
ان يمنع الحصر بناء على ان الدال على معنى فى نفسه كما امكن ان ينقسم باعتبار
صفة الاقتران الى قسمين كذلك يمكن ان ينقسم باعتبار صفة اخرى
الى قسمين فعلى هذا لا ينحصر الاقسام فى الثلاثة فلو قيل علمنا بالاستقراء
ان اية صفة فرضت وراء الاقتران والدلالة لا يحصل نوع اخر للكلمة
مستقيما وقال المصنف فى بعض تعاليقه على التسهيل هذه العبارة معترضة
من ثلاث جهات لانها توهم كون الشئ ظرفا لنفسه وكون الحامل للمعنى
الحرف غيره لا نفسه فاذا لم يوجد ذلك الغير لا يفهم منه معنى الحرف ونحن
قاطعون بانتفاء ذلك وان نحو ليت يفهم منها معنى التمنى بمجرد النطق كما فى النصوص
من الاسماء والافعال وان نحو من يفهم منها احد معانيها لا بعينه كما فى المشترك من الاسم
والفعل وكذا القول فى الباقى وكون اسماء الشرط والاستفهام اسماء وحروفا
لدلالتها على معنى فى نفسه وهو الشخص العاقل فى من وغير العاقل
فى ما والزمان فى متى والمكان فى حيثما وعلى معنى فى غيره وهو معنى الشرط
والاستفهام قال فان قيل هذه الامور الثلاثة مندفعة اما الاول فلان
المراد بدلالة الكلمة على معنى فى نفسه دلالتها على معنى باعتبار نفسه ذلك المعنى

Copyright © King Saud University